الحكيم يدعو لتوازن بين الأمن والثورة ويطالب بمواجهة قمع الأنظمة

بغداد/ متابعة المدى

حذر رئيس المجلس الأعلى الاسلامي العراقي عمار الحكيم من خطورة استمرار التراشق بين مجلس النواب والحكومة باعتبارهما السلطتين التشريعية والتنفيذية اللتين يحتاجهما المواطنون في تنفيذ مطالبهم وتلبية احتياجاتهم الاساسية، جاء ذلك خلال كلمة له في الملتقى الثقافي الأسبوعي للمجلس الاعلى الاسلامي في بغداد بحضور جمع غفير من مواطني العاصمة وشخصياتها السياسية والدينية والثقافية الليلة الماضية

دعوة لتوازن بين الأمن والثورة

وفيما يخص التطورات على الساحة العربية والاضطرابات التي تشهدها بعض دولها أكد الحكيم ضرورة التزام الانظمة العربية وفي ظل التحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة العربية بالتوازن بين الامن والثورة بما يضمن عدم مصادرة الثورات والاعتداء عليها تحت يافطة الحفاظ على الامن والاستقرار كما لا يجوز المخاطرة بالسلم الاجتماعي والأمن المجتمعي للشعوب .. وكذلك اشاعة الديمقراطية واحترام التعدديات الدينية والقومية والمذهبية والسياسية والمناطقية والقبلية واحترام الخصوصيات في اطار الوطن الواحد. ثم طالب باعتماد الحوار السلمي الهادئ والبناء الايجابي الذي تجريه الشعوب فيما بينها ومع انظمتها لتحقيق الاصلاحات الضرورية لتضمن الرفاه والتطور للشعوب الكريمة بأقل التبعات والأضرار .. وكذلك الحفاظ على الوحدة الوطنية لجميع البلدان العربية بما يحقق وحدة وطنية داخلية لكل شعب من شعوب وطننا العربي.

وشدد على اهمية الوقوف مع الانظمة الدستورية التي تلتزم القانون وتعتمد الموضوعية في مجمل إجراءاتها وسياقات عملها وتستند الى الشفافية في عرض الحقائق والوقائع في بلدانها وتبتعد عن الانفعالات التي تسيء الى الشعوب وتعرض حياة المواطنين الابرياء الى المخاطر.. وكذلك الحفاظ على الطابع السلمي البناء والايجابي للاحتجاجات والتغييرات والمسيرات المعبرة عن الرأي دون المخاطرة باللحمة الوطنية لتلك الشعوب أو تعرض حياة الابرياء للمخاطر او تبدد الثروة الوطنية لهذا الشعب او ذاك أو تشل حياة المواطنين اليومية، وكذلك الوقوف بالضد من القمع الهمجي للانظمة ضد شعوبها. واشار الى ضرورة بناء دولة المؤسسات واحترام القيم العربية والاسلامية والتأكيد على ان احترام الخصوصيات والتقاليد والاعراف الطيبة لهذه الشعوب يمثل مدخلا اساسيا لرص الصفوف وتحقيق الاصلاحات الكبيرة بأقل الكلف.

وطلب الحكيم مناقشة هذه المبادئ في القمة العربية المنتظرة في بغداد والتي يتوقع انعقادها في ايلول المقبل وان تلعب وسائل الإعلام دورا في إشاعة هذه المبادئ وتفسيرها وتنوير الرأي العام بها لتكون اساسا في تحقيق التحولات الكبرى لصالح الشعوب دون المخاطرة بالامن الوطني والامن القومي والاقليمي في المنطقة العربية.

تحذير من استمرار التراشق بين الحكومة والبرلمان

وحول الشأن المحلي العراقي أشار الحكيم الى ان الشراكة الوطنية تمثل الطموح والهاجس للعديد من القوى السياسية المؤثرة في الواقع العراقي .. واعتبر انها شراكة في القرار وفي الفرص والأدوار لتقديم الخدمة للمواطنين مؤكدا على انه كلما كانت الشراكة في الأدوار والقرار أوضح استُتبعت ذلك شراكة في المسؤولية. واوضح ان حجم المسؤولية التي يتحملها كل طرف من الأطراف السياسية انما هو بحجم مشاركته في القرار وفي مواقع الخدمة العامة للمواطنين.

واكد على ضرورة قيام تعاون حقيقي بين الحكومة ومجلس النواب باعتبارهما المؤسستين التنفيذية والتشريعية في البلاد مشيرا الى ان تكامل الادوار بينهما والاحترام الكامل للمسؤوليات والمهام والواجبات الملقاة على عاتق كل منهما من قبل الآخر محذرا من استمرار التراشق بينهما معتبرا ذلك مضرا بالمصلحة العامة للبلد.

مكافحة الفساد

وحول الفساد المالي والاداري في الدولة دعا الحكيم الى عمل جدي لمكافحته بما يسهم في خدمة المواطنين ومعالجة الاشكاليات التي تواجه المشروع الوطني في العراق .

وطالب بإخضاع موضوعا النزاهة ومكافحة الفساد الى شروط اربعة هي : اتخاذ اجراءات بدون ابطاء "فلا يصح ان تتحول الاجراءات الرقابية الى حالة معطلة تسلب من المسؤول قدرة اتخاذ القرار وتعطل شؤون البلاد ومصالح الناس". وان تكون مواجهة الفساد بدون تسييس وان لا تكون هناك خلفيات سياسية وراء إجراءات النزاهة والرقابة مشددا على ضرورة الابتعاد عن التشهير والتسقيط على خلفية معلومات غير دقيقة وغير مؤكدة وغير مدروسة.

ثم ان تكون الاجراءات بدون تمييز "فلا تتوجه اجراءات الرقابة على البسطاء من الموظفين دون الكبار وتتوجه نحو الضعفاء ويعفى عنها الاقوياء، " . وحذر من ان هذا سوف يكرس حالة التمييز الطبقي بين المسؤولين والمتصدين في مفاصل الدولة. ورابعا ان يكون الامر بدون تعويم وان تتسم اجراءات الرقابة والمتابعة بالشفافية والوضوح والموضوعية وتستخدم فيها الوسائل العلمية للوصول الى المتورطين بالفساد ووضع اليد عليهم.

الأمن والاغتيالات بكاتم الصوت

واشار الحكيم الى تطورات الوضع الامني السلبية وشيوع ظاهرة استخدام اسلحة الكواتم والاغتيالات فدعا إلى ضرورة دراسة هذه الظاهرة المتزايدة والبحث عن مناشئها وخلفياتها، معزيا ذلك الى وجود الشواغر في الوزارات الامنية وضرورة الاسراع في ملء هذه الشواغر فضلا عن تطوير الجهد الاستخباري ومعالجة هذه الاخطار الامنية بعيدا عن عملية اكثار السيطرات والحواجز وتعطيل المواطنين والتي وصفها بـ"العقوبة الجماعية للمواطنين" .

تأييد مطالب سكان الموصل

وحول تظاهرات الاحتجاج التي تشهدها مدينة الموصل الشمالية منذ ١٧ يوما للمطالبة بتحسين الخدمات العامة واطلاق سراح المعتقلين وعدم التمديد للقوات الاميركية اعلن الحكيم دعمه لكل مطلب حق ووطني لسكان المحافظة "وكل شعار وطني يطلقه هؤلاء الشرفاء من عشائر الموصل" . ودعا الحكومتين المحلية والاتحادية الى تلبية الاحتياجات المشروعة والممكنة لابناء الموصل وحل مشاكلهم ووصفهم بأنهم "شركاء حقيقيون في هذا الوطن" . وحذر من اي اندساس او اختراق لصفوف المواطنين "والتي قد تسعى جهات مشبوهة ومغرضة استغلالها لمآرب معادية لابناء الموصل وابناء العراق" كما قال .

وهنأ الحكيم المسيحيين لمناسبة عيد الفصح متمنيا عودة ابنائهم الى العراق مؤكدا انهم الشريك النوعي الذي يعتز بوجودهم بين اهلهم العراق

النجيفي يدعو لتناغم السلطات والجعفري يطالب بتضافر الجهود لتحقيق التكامل في ما بينها

بغداد / المدى

دعا رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، أمس الخميس، إلى تحقيق التفاهم الوطني للخروج بحل لجميع الإشكالات، مشدداً على أهمية التناغم بين جميع السلطات للوصول إلى دولة مستقرة يسودها القانون وحقوق الإنسان"، فيما طالب رئيس تيار الإصلاح إبراهيم الجعفري برفع مستوى الخدمات وتضافر الجهود في السلطة البرلمانية والتنفيذية والقضائية ليصل العراق إلى مستوى التكامل في ما بينها.

وقال النجيفي خلال لقائه رئيس تيار الإصلاح إبراهيم الجعفري في منزل الأخير إنه "تم بحث عملية إكمال بناء الحكومة والأداء البرلماني والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن ضرورة الخروج من أي إشكال إلى فضاء أوسع من التفاهم الوطني"، مشدداً على "أهمية تطوير الأداء البرلماني بشكل يحقق التواصل والتكامل مع السلطة التنفيذية".

وأضاف النجيفي أن "المستقبل سيكون واعداً في حال التناغم بشكل حقيقي في جميع السلطات وبأداء يحقق مطالب الشعب في دولة مستقرة آمنة يسودها العدل والقانون وحقوق الإنسان"، منوهاً بـ"دور الجعفري المميز في البرلمان ولا بد أن يتعزز بنصائحه التي نحتاج إليها بين الحين والآخر".

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أكد، أمس الأول الأربعاء، أن مهلة الـ١٠٠ يوم التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي غير ملزمة لأي طرف خارج الحكومة، مطالباً إياه بتقديم برنامجه الحكومي، فيما لوح الأخير، الثلاثاء، بالمطالبة بإقالة الحكومة في حال عجزت عن تحقيق المشاريع بعد مهلة المئة يوم، مؤكداً أن المهلة تشمل مجلس النواب أيضاً، فيما لفت إلى حق رئيس الوزراء المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة.

من جانبه، أكد الجعفري أن "ظاهرة الثورات التي حصلت في بقية المناطق وما يتميز به الوضع العراقي الذي تقدم نسبياً عن الحالة التي كان بها في السابق، من حيث كونه يمثل أداء وتعاط ديمقراطي على الرغم من وجود بعض الأمور الجزئية"، معتبراً أن "هذا التقدم لا يزال دون مستوى الطموح".

وأشار الجعفري إلى أن "المواطن بحاجة ماسة إلى رفع مستوى الخدمات ومحاولة تذليل العقبات"، مطالبا بـ"تضافر الجهود سواء كان في السلطة البرلمانية أو السلطة التنفيذية أو القضائية لكي يكون العراق بهذا المستوى من التكامل بين سلطاته الثلاث".

ويشهد العراق منذ الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، وشهدت تلك التظاهرات تضييقاً من قبل الأجهزة الأمنية وفرض حظر للتجول لمنع وصول المتظاهرين كما شهدت إطلاق نار من قبل الأجهزة الأمنية مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين.

وأمهل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في ٢٧ من شباط الماضي، الوزارات وإدارات المحافظات مئة يوم لتقييم عملها ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها، مؤكدا أن الوزارات ستشهد تغييرات كبيرة وفق نتائج التقييم، فيما تعهد بفتح تحقيق في الانتهاكات التي شهدتها التظاهرات وتلبية مطالب المتظاهرين بأسرع وقت ممكن.

وهدد رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي، في آذار الماضي، بسحب الثقة من الحكومة الحالية وإسقاطها ما لم تلب مطالب المواطنين، فضلاً عن سحب الثقة من كل وزير لا يستطيع تنفيذ نسبة ٧٥٪ من البرامج الموضوعة لوزارته الأمر الذي عده ائتلاف دولة القانون محاولة من النجيفي لرسم دور له أكبر من دوره الحقيقي

الحكومة ومأزق قرار بقاء القوات الأميركية

بغداد/ متابعة المدى

دعا الزعيم الشيعي مقتدى الصدر أنصاره إلى تنظيم "استعراض إسلامي" الشهر المقبل، من دون تحديد ما إذا كان ذلك يشمل الجناح العسكري للتيار(جيش المهدي)، في وقت اتهمت فيه أطراف سياسية الحكومة العراقية بالمماطلة في اتخاذ موقف حاسم ونهائي بشان رفض تمديد بقاء القوات الأميركية.

ووجه الصدر امس الاول دعوة إلى أنصاره في بيان كتبه بخط يده في النجف، لتنظيم "استعراض إسلامي ديني مدني سلمي في ذكرى ولادة السيدة فاطمة الزهراء في ٢٠ جمادي الآخرة، الموافق ٢٣ أيار المقبل".

وطالب الصدر اتباعه بـ "الطاعة التامة والابتعاد عن كل عنف وتعد على الغير أثناء الاستعراض، فضلاً عن التزام النظم العامة"، إضافة إلى "التعاون مع اللجنة العليا المعنية بالإشراف على الاستعراض".

وأوضح الصدر أن "اللجنة بإشراف حازم الأعرجي وصلاح العبيدي، ويرأسها رئيس الهيئة السياسية في التيار الصدري كرار الخفاجي وتضم حسن العذاري، وسلمان الفريجي، وحليم الفتلاوي، ومحمد العبودي".

وكان الصدر هدد في ٩ الشهر الجاري، برفع التجميد عن «جيش المهدي» في حال عدم خروج "المحتل"، كما دعا أنصاره إلى اعتصام مفتوح ومقاومة عسكرية سنية وشيعية للمطالبة بانسحاب الجيش الأميركي من البلاد.

وكان الناطق باسم التيار الصدري صلاح العبيدي اكد أن "رفع التجميد عن جيش الإمام المهدي قرار سينفذ في نهاية العام الجاري في حال بقيت القوات الأميركية في العراق".

وحذر العبيدي من أنه "سيكون هناك موقف لا تحمد عقباه لأن التيار الصدري سيتبنى المقاومة بأبهى صورها كالتظاهرات والاعتصامات وكذلك المقاومة العسكرية التي تقتضي رفع التجميد".

فيما اعتبر خصوم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، تصريحاته التي أدلى بها أول من أمس، قبيل مغادرته إلى كوريا الجنوبية في زيارة رسمية، بشأن حاجة العراق إلى أموال وتدريب لتأمين حدوده الخارجية، دعوة "مبطنة" لتمديد بقاء القوات الأميركية.

وأكد رئيس البرلمان أسامة النجيفي، خلال استقباله السفير الفرنسي في بغداد أمس، أن التمديد للقوات الأميركية "أمر مرفوض شعبيا".

وحمل النجيفي في بيان له الحكومة مسؤولية ذلك، قائلا إن "الحكومة هي المعنية باتخاذ القرار الأولي من خلال تحديد حاجة البلاد إلى بقاء هذه القوات من عدمه".

وكان المالكي قد قال في تصريحاته إنه "على مستوى الدفاع الخارجي، العراق لديه نقص في ذلك، لأن القوات الدفاعية لا تتكامل بسنة أو سنتين، وإنها تحتاج الكثير من الأموال والتدريب، وتحتاج إلى أسلحة دفاع عن السيادة سواء قوات جوية أو صاروخية أو رادارات".

من جهته، اعتبر القيادي في ائتلاف دولة القانون عدنان السراج، في تصريح صحفي، أن "هناك طرفين في مسألة الموقف من القوات الأميركية في العراق.. طرف يرى أن القوات العراقية قادرة وجاهزة لمسك الملف الأمني وإدارته بالكامل، وطرف آخر يتحجج بغير ذلك من قبيل أن القوات العراقية غير جاهزة".

واشار إلى أن "الطرف الأول، وهو الذي يمثله المالكي والمؤيدون له، يملك ثقلا جماهيريا، وبالتالي هو من سيحسم الموقف".

وأضاف أن "المشاعر الحقيقية للمالكي هي مع الانسحاب الأميركي، لكنه يرى أنه جزء من عملية سياسية، وبالتالي فإنه لا يريد أن ينفرد بالقرار، وهو ما سوف يفعله بعد عودته من كوريا الجنوبية، حيث سيجمع الكتل من أجل اتخاذ موقف نهائي وحاسم في هذا الموضوع".

إلى ذلك شددت "القائمة العراقية" على أن "تحقيق الشراكة الوطنية بشكلها الناجز الذي تم الاتفاق عليه في اربيل هو السبيل الوحيد لاتفاق الكتل السياسية في اتخاذ القرارات المصيرية كالموقف من تمديد بقاء القوات الأميركية في العراق من عدمه".

وقال المستشار الإعلامي للقائمة "العراقية" هاني عاشور في بيان امس، إن "الشراكة الوطنية لم تتحقق بعد كما وردت في مبادرة مسعود بارزاني، ما يعني أن القرارات المصيرية لن يتم الاتفاق عليها ما دامت هذه الشراكة لم تتحقق، وإن الكتل السياسية لن تكون مسؤولة عن أي قرار تتخذه الحكومة بمفردها في شأن مصيري كبقاء جزء من القوات الأميركية في العراق من عدمه" .

واعتبر عاشور "تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي الذي أكد أن على الكتل السياسية تحمل المسؤولية وتتخذ قراراً موحداً لتمديد بقاء القوات الأميركية يتطلب قبل كل شيء أن تكون هناك شراكة حقيقية للخروج بموقف وطني موحد، لا أن يكون دور الكتل السياسية في هذا الموضوع مهماً مقابل تهميشها في الموضوعات الأخرى المهمة، خصوصاً في ما يتعلق باستحقاقاتها، لأن الشراكة والمسؤولية الموحدة كل لا يتجزأ " .

ودعا إلى "عقد اجتماع لقادة الكتل السياسية بأسرع وقت ممكن لاتخاذ موقف من الشراكة الوطنية أولاً، ثم مناقشة قضية تمديد بقاء القوات الأميركية

خطوات على طريق تشكيل مفوضية لحقوق الإنسان

بغداد / المدى

نظرا لتعويل الكثيرين على استحداث مفوضية عليا لحقوق الانسان تضمن الدفاع عن حقوقهم بفاعلية في العراق تعلن لجنة حقوق الانسان النيابية عن وصولها الى مراحل متقدمة لاستحداث هذه التشكيلة.

واكد رئيس اللجنة سليم الجبوري لإذاعة العراق الحر ان باب التقديم لعضوية المفوضية قد اغلق وان الشروع بعملية فرز اسماء المتقدمين سيكون في الخامس من شهر ايار المقبل.

وفيما تصل لجنة حقوق الانسان النيابية الى مراحل متقدمة وتتوجه انظار فئات مختلفة الى هذه التشكيلة تبرز دعوات مختلفة داخل قبة البرلمان ومنظمات المجتمع المدني الى الغاء وزارة حقوق الانسان العراقية عقب الانتهاء من تشكيل المفوضية.

واكدت النائبة اشواق الجاف وجود مشروع قانون يقضي بالغاء الوزارة سيتم تشريعه حال الانتهاء من تشكيل المفوضية وذلك لمنع التداخل الذي قد يحصل في مهام كليهما من جهة وضمان استقلالية المفوضية كهيئة مستقلة في تعاملها مع القضايا الانسانية من جهة اخرى.

المنظمات المعنية بحقوق الانسان دفعت باتجاه ان تكون هناك مفوضية تعمل كهيئة مستقلة غير خاضعة للتسييس ويعتبر الناشط عادل اللامي ان وجود وزارة لحقوق الانسان ظاهرة غير مقبولة وغير مرحب بها في الكثير من الدول كونها تعد جزءا من المنظومة الحكومية التنفيذية.

وزارة حقوق الانسان وعلى لسان وكيلها كامل امين أكدت ضرورة الابقاء على الوزارة حتى وان استحدثت مفوضية تعنى بموضوعة حقوق الانسان موضحا الاسباب بالقول : "ان هناك مهام اخرى لا يمكن ادخالها ضمن مسؤولية المفوضية كقضية المقابر الجماعية وضحايا العمليات الارهابية وكذلك قضية الاسرى والمفقودين في الحروب وتوثيق انتهاكات النظام السابق لافتا الى ضرورة وجود الوزارة كجزء من الجهاز التنفيذي في ظل المرحلة الانتقالية التي يعيشها العراق".

وكان وزير حقوق الانسان العراقي محمد شياع السوداني دعا مجلس النواب الى تشريع قانون لوزارته لفك التداخل الذي قد يحدث في حال تشكيل المفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان مبينا ان بعض مهام المفوضية شبيه بعمل الوزارة